كونفدرالية دول الساحل الأسباب والتحديات

إعداد/ شيماء حسن علي

عضو وحدة السياسات الخارجية والأمن القومي بحزب العدل

يوليو 2024

كونفدرالية دول الساحل الأسباب والتحديات

إعداد/ شيماء حسن علي

عضو وحدة السياسات الخارجية والأمن القومي بحزب العدل

ما الذي حدث؟

في السادس من يوليو الجاري - قبل يوم واحد من انعقاد قمة "الإيكواس" - أعلنت كل من النيجر وبوركينافاسو ومالي، عن إنشاء معاهدة اتحاد كونفدرالي فيما بينهم، باسم "تحالف دول الساحل"، وذلك في خطوة من رؤساء تلك الدول للتنسيق الأمني والدفاعي والسياسي فيما بينهم ومواجهة التحديات المشتركة والرغبة في تحقيق التكامل فيما بينهم، وقد جاءت تلك الخطوة عقب اجتماع القادة العسكريين ورؤساء الدول بالعاصمة النيجرية "نيام"، وتستمد المجالس العسكرية الحاكمة في دول الساحل شرعيتها من شعبية القادة العسكريين ومناكفتهم للوجود الغربي بقيادة فرنسا والولايات المتحدة، ومن كُره تلك الشعوب للممارسات والاستنزاف الاستعماري الجديد لثروات بلادهم ولاعتقادهم بأن القوى الغربية والمستعمر القديم له الدور البارز في تخلف شعوب دولها.

يمكن القول إن الخطوة التي اتخذتها القيادات العسكرية في الدول الثلاث، جاءت كرد فعل على الخطوات التي اتخذتها "المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"ECOWS ، والتي وفقا لميثاقها المعمول به أن تعمل على إيقاف وتعليق عضوية أي دولة يحدث بها تغيير غير دستوري، كما أنه "الإيكواس" قد سعى لفرض عقوبات على تلك الدول، أثرت بشكل كبير على مجتمعاتها، أضف إلى ذلك زيادة التوترات والأزمات بين هذه الدول وجوارها الإقليمي مثل (الجزائر ومالي، وموريتانيا ومالي)، (النيجر وبنين، ونيجيريا والنيجر.)

أما القشة التي قد قصمت ظهر البعير فهي التهديد بالتدخل العسكري لإنهاء الانقلابات العسكرية والعودة إلى المسار الدستوري، وهو ما ساهم في دفع دول (مالي والنيجر وبوركينافاسو) إلى التعاضد مع بعضها البعض والإعلان بأن الإقدام على مثل هذه الخطوة سيدفع الدول للتعاون لمواجهة هذه التدخلات.

والواقع أن تلك الخطوة قد جاءت تتويجا للاتفاقية "ليبتاجو غورما" في ٢٠٢٣ التي تم توقيعها بين قادة الدول الثلاث لمواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية وأنشطة الجريمة المنظمة، والتي تنتشر في هذه المنطقة.

في الواقع تعاني دول الساحل من عدة تهديدات أمنية وعسكرية، وعدم استقرار سياسي، وأزمات اقتصادية، وصراع عرقي يكاد يعصف بالدولة نفسها، والتي هي في الواقع تعاني من وضعية الهشاشة، ويمكن إجمالها في الآتي:

١ - تهديدات الجماعات الإرهابية والمسلحة :

تنتشر عدة تنظيمات إرهابية في الساحل الأفريقي، وبشكل خاص في المناطق الحدودية بين الدول الثلاث، أو حتى في مناطق أخرى، وتتنوع التنظيمات الإرهابية بين ما يمكن أن يكون محسوب على أفكار القاعدة، ومنها ما يحسب تنظيميا على فكر داعش، هذا فضلا عن انتشار تنظيمات العنف الإثني المرتبطة ببعض التنظيمات الإرهابية، إذ يمكن رصد تواجد تنظيم نصرة الإسلام والمسلمين، المحسوب على القاعدة، وتنظيم ولاية الساحل التابع لداعش، وتنظيم ولاية غرب أفريقيا، وتنظم التوحيد والجهاد، وأنصار الدين، فضلا عن انتشار للمجموعات المسلحة الإجرامية والتي تنشط مستغلة ضعف حالة الحدود لتمارس أنشطة تجارة السلاح والمخدرات والتهريب وتجارة البشر، ووفقا لمؤشر السلام الدولي فإن بوركينا فاسو تصنف كأعلى دولة تأثرا بالإرهاب في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ووفقًا لبيان "مؤشر الإرهاب العالمي" لعام ٢٠٢٣، فإن بوركينا فاسو تحتل المرتبة الثانية، بينما تأتي مالي والنيجر في قائمة الدول الـ ١٠ الأكثر تأثرا بالإرهاب والتطرف والعنف.

٢ - عدم الاستقرار السياسي :

كل من الدول الثلاث قد عانى من فترة عدم استقرار سياسي ناتجة عن حدوث تدخل العسكريين للسيطرة على السلطة، بل إن مالي قد عانت من انقلاب وانقلاب مضاد، والواقع أن نشاط الانقلابات في أفريقيا ليس بظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة استمرت لعقود طويلة بعد حصول الدول الأفريقية على الاستقلال، وما لبثت أن خفضت حدتها نتيجة لبعض العوامل الداخلية والخارجية، إلا أنها قد عادت مرة أخرى للظهور، وخاصة مع تراجع النفوذ الغربي، وبدعم من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة مثل الصين وروسيا وإيران وتركيا، ولا تزال مسألة مدى شرعية هذه المجالس على المحك خاصة وأنها قد بدت أنها تسلك نفس سياسات النمط البريتوري العسكري، والذي لا يفرط في التنازل عن السلطة وتسليمها للمدنيين، ومظاهر تلك السياسات قد تجلت بشكل كبير سواء في اعتقال المعارضين أو تقييد حرية الصحافة وتأجيل موعد الانتخابات وزيادة أمد الفترة الانتقالية، وغيرها من مظاهر توطيد السلطة للحكم العسكري.

٣ - أزمات الدولة الهشة :

المتابع لحالة الدولة بإقليم غرب أفريقيا، يمكن أن يرصد انتشار مظاهر هشاشة الدولة، وفشلها في خدمة مواطنيها، بل وفشلها في توفير سبل العيش للمواطنين، بل إن هناك بعض المساحات التي قد فقدت فيها الدولة السيطرة عليها، وهو ما حدث في مالي وبوركينا فاسو، وأجزاء في النيجر، وذلك لصالح التنظيمات الإرهابية والمتحالفة مع تنظيمات العنف الإثني.

إن حالة التداعي هذه كان لها أكبر الأثر في تحفيز تدخل العسكريين في السلطة وحدوث انقلابات عسكرية، أطاحت بما حققه الحكم الديمقراطي، الذي فشل في تلبية طموحات شعوب الساحل وتسبب في حدوث أزمات اقتصادية متعددة، كان ورائها انتشار الفقر والفساد وتراجع الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وهي كلها عوامل جعلت بوركينا فاسو ومالي والنيجر في مقدمة مؤشر الدول الهشة.

٤ - التنافس الجيوسياسي بين الغرب والشرق على موارد دول الساحل :

تزخر دول الساحل بالموارد الطبيعة النادرة والتي تحتاجها الدول الغربية التي اعتمدت على استنزافها منذ الاستعمار وحتى اللحظة التي تم تمزيق أعلامها في الاحتجاجات التي نادت بطردها، وهنا نقصد النفوذ الفرنسي والغربي بشكل عام، فعلى سبيل المثال فالنيجر تعتبر من الدول التي يتوافر بها اليورانيوم، وفي مالي يوجد الذهب والنفط وغيرها من الموارد التي تتركز بأراضيها، ولطالما اعتمدت فرنسا على استخراج اليورانيوم والانتفاع به، وذلك على حساب النيجر وشعبه الذي يعاني من الفقر، وكذلك الحال مع مالي وبوركينا فاسو .

أما القضية الأكثر أهمية هو التواجد العسكري الغربي على أراضي هذه الدول، بحجة مكافحة الإرهاب، وهي العملية التي استمرت لعقد كامل، ولم يتم خلالها التخلص من خطر الجماعات الإرهابية، بل زادت وانتشرت واستولت على أراضي ومساحات واسعة، وحينما طالبت هذه الدول بالسلاح لمواجه الخطر الإرهابي، رفضت القوى الغربية وفرنسا منحها ذلك، في مقابل تسارع الغرب لإنقاذ أوكرانيا ومدها بالسلاح في حربها ضد روسيا.

وعلى جانب آخر يمكن رصد الوافد الشرقي الذي حاول التغلغل أكثر وأكثر لتلك الدول، رافعا مد يد العون لها والاستفادة المتبادلة فيما بينهم وعدم التدخل في شئونها السياسية، وبالتالي تعزز الوجود الصيني والروسي ومؤخرا الإيراني، وذلك بعد انسحاب القوات الفرنسية من مالي، والأمريكية من النيجر، واستبدالها بقوات الفيلق الروسي والدعم الصيني والإيراني.

مستقبل هذا التحالف:

لقد أفرزت قمة نيامي عدة قرارات تخص تحقيق التكامل الاقتصادي، وإنشاء بنك استثماري، وتنسيق إنشاء مشروعات مشتركة في القطاعات الحيوية مثل التعدين والطاقة والزراعة، والتعاون من أجل مكافحة الإرهاب، مع احترام سيادة الدول.

في الواقع لا يمكن الجزم بمستقبل تحالف وليد كهذا، وتتساوى فيه فرص فشله ونجاحة واستمراره، فوفقا لآراء بعض المحللين فإن محاولة إفشال هذا التحالف ستكون على قدم وساق، سواء من القوى الغربية، أو من "الإيكواس" نفسه، والذي يرى في مثل هذا التجمع تهديدا وجوديا له، خاصة وأن هذا التحالف قد فتح الباب لدعوة الدول الراغبة في الإنضمام إليه، وهنا يمكن أن تكون "غينيا كوناكري" مرشحه لهذا الدور، وفي إطار محاولات التضييق على دول التحالف الوليد، تبرز مثلا أزمة النيجر وبنين بشأن تصدير نفط الأولى عبر أراضي الأخيرة، أو امتناع نيجيريا عن تصدير الكهرباء للنيجر، وهي كلها محاولات تستهدف التضييق على دول التحالف الجديد. كما يمكن للقوى الغربية أن تحاول إغراء بعض الدول في محاولة لاختراق هذا التحالف، لكن هنا يرى محللون آخرون أن القادة العسكريين يعولون على دعم أكبر من روسيا والصين سواء في حربهم على الإرهاب وتحقيق انتصارات أو في مجالات التطوير العسكري أو في المجالات الاقتصادية والاستفادة من الاستثمارات والمساعدات الصينية، ولكن يبقى العامل الذي يمكن أن يحسم هذا الأمر في إمكانية تكاتف هذه الدول مع بعضها ومواجهة سياسات العصا والجزرة وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا التجمع.